

استراتيجيات وآفاق العلوم الاجتماعية

Strategies and perspectives of social sciences

أ.فريحة محمد كريم

جامعة باجي مختار، قسم علم الاجتماع، عنابة

Abstract:

This article includes monitoring the reality of the Arab educational systems and their characteristics in terms of providing quality education despite its quantitative development, and presenting the objectives of the educational strategy that have produced a lot of problems that the educational systems suffer from it. It is necessary to work on developing education and learning process to achieve the desired goals by proposing modern tactics prioritizing and developing new areas, in order to improve the level of education, especially by focusing on social sciences

الملخص:

تتضمن هذه المقالة رصد لواقع النظم التعليمية العربية وخصائصها من حيث تقديمها لتعليم يفتقد للنوعية رغم تطوره الكمي، وعرض لأهداف الإستراتيجية التربوية التي أفرزت الكثير من المشكلات التي تعاني منها الأنظمة التعليمية، والتي يجب العمل على تطوير التعليم وعملية التعلم لتحقيق الأهداف المرجوة من خلال اقتراح الاستراتيجيات الحديثة وترتيب الأولويات واستحداث مجالات جديدة، وهذا بغية الارتقاء بمستوى التعليم وخاصة بالتركيز على العلوم الاجتماعية

مقدمة:

تزايدت أعداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي في جميع البلدان العربية في العقود الأربعة الماضية ولكن بنسب متفاوتة من بلد إلى آخر حتى بلغت زهاء المليون في جميع المستويات في نهاية السبعينيات، ثم شهدت فترة الخمسة عشر عاماً الماضية 1981 - 1996 ما يستحق وصفه بالانفجار الطلابي إذ تضاعف عدد الملتحقين بالتعليم العالي ثلاث مرات ونصف المرة فبلغ 3.1 مليون في عام 1996، وتشير الإحصاءات بأن عدد الطلبة العرب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي بلغ 3.6 مليون في عام 1998، وهذا يعني أن معدل زيادة الطلبة خلال هذه الفترة (1981 - 1998) قد بلغ 9% وهي من أعلى النسب إن لم تكن أعلى نسبة في العالم حالياً. ومن المتوقع أن يتغير عدد الطلبة المسجلين في جميع مستويات التعليم العالي إلى

ستة ملايين مع حلول عام 2010، ويعني هذا النمو ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم العالي من فئة العمر الجامعي من السكان العرب من معدل 15% في عام 1996 إلى معدل 20% في عام 2010، ويمثل هذا التطور تحسناً ملموساً في عدد الطلبة لكنه يظل أقل ما بلغه بعض أقطار العالم الثالث ولا يعادل سوى 60% من المعدلات القائمة في البلدان ذات المستوى المرتفع لهذا المؤشر. غير أن الزيادات التي سجلت في نسب انخراط الطلاب بالرغم من أنها تبدو عالية فإن نسبة عدد طلاب التعليم العالي إلى عدد السكان تبقى في الغالبية العظمى من البلدان العربية متدنية إذا ما تمت مقارنتها ليس بالدول المتقدمة فقط، بل حتى ببعض دول العالم الثالث¹. إن عدد الطلاب المسجلين في التعليم العالي لكل 100.000 نسمة من السكان يبلغ في بعض الدول المتقدمة حوالي 6000 طالب فيما لا تتجاوز أعلى نسبة في الدول العربية 2700 طالب لكل 100.000 نسمة من السكان. ولم يتمكن التعليم العالي في الوطن العربي من استيعاب أكثر من زهاء 15% من الشريحة العمرية (18 - 23) وقلت النسبة بين الإناث إلى 12% وسطياً على المستوى العربي، وإن كانت في الكويت مثلاً تتعدى 70% وهي في دول الخليج عامة أكبر من نسبة التحاق الذكور، وإذا كانت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في مصر أكبر الأقطار العربية 18% فإنها في الكيان الصهيوني أكثر من 41% وفي الدول الصناعية تزيد عن 61%⁽¹⁾.

لقد أكدت الدراسات و البحوث أن النظم التعليمية العربية لا تساهم بالقدر الكافي في تمكين الطالب من المهارات اللازمة للتعلم الذاتي مثل الملاحظة و المطالعة و التأليف وتصقل لديه ملكات الاكتشاف و الابداع وحب الاطلاع، و إن الجامعات العربية تقدم تعليماً مدرسياً *scolastique* إلا لماماً، ولا علاقة لها تقريباً بالمحسوس وتعتمد الطرق البيداغوجية (التربوية) على التكرار، وتوجه الطالب نحو حفظ المعلومات

¹ إحصائيات من مرصد اليونسكو، أنظر: المجلة العربية للعلوم و المعلومات، العدد 5، 2005 ص ص 47-48.
⁽¹⁾ اعتمدنا في معظم الإحصاءات عن التعليم العالي ومؤشرات التعليم العامة في البلاد العربية على: د/نادر الفرجاني، (1999)، التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية: دور التعليم العالي والبحث والتطوير التقني، مركز المشكاة للبحث - مصر، شبكة الانترنت على العنوان:

<http://www.almishkat.org.arabdoe99/arhumder01-htm>, 11/6/2003

كذلك أنظر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (2002)، الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي " مسودة للاستشارة الفكرية والمناقشة"، نفس المرجع.

العلمية وإثقال الذاكرة ولا تدفعه إلى البحث الفردي للتوسع و الإدراك، وتجعل الطالب بالتالي في موقع سلبي يتلقى من خلاله الرسالة العلمية من المدرس كعامل لا فاعل في العملية التعليمية².

التطور النوعي للتعليم:

بالرغم من التطور الكمي للتعليم في كل البلاد العربية وانخفاض معدلات الأمية، وانتشار التعليم في قاعدة شعبية عريضة، إلا أن تقييم النظام التعليمي العربي من الناحية النوعية يعكس الملاحظات المهمة التالية:

1- لا تزال التربية العربية غير فعالة لتكوين شخصية الإنسان واستعداداته المختلفة لكل مراحل حياته للتعامل مع العالم المعاصر المعقد السريع التطور والتغير فالطالب يتخرج من أي مستوى تعليمي وهو لا يكتسب معرفة ديناميكية بالعالم الآخر وبنفسه، وإنما يكتسب معرفة جامدة صورية مقولبة، تعكس الماضي أكثر من الحاضر والاستعداد للمستقبل، وهذا ما أدى إلى ولادة الكثير من الظواهر الاجتماعية السلبية والمتطرفة في اتجاه أو آخر في الوطن العربي⁽³⁾.

2- يغلب على التعليم العربي في معظم البلاد العربية الطابع النظري، والاستمرار في تصميم المناهج وإعداد الكتب والمواد التعليمية بالأساليب التقليدية التي تركز حفظ المعلومات واسترجاعها في عمليتي التعليم والتقييم، مما يقلل من الاهتمام بالمهارات التعليمية العليا وتعويد الطلاب حل المشكلات ومواجهة المواقف المستجدة وتشجيعهم على المبادرة وتحمل المسؤولية، وما ينتج عن ذلك من ضعف في كفاءة النظام التعليمي وارتفاع نسبة الهدر فيه، فالتعليم العربي في كل مستوياته لا يزال مبنياً على استراتيجية تذكر المعرفة، وليس إنتاج المعرفة، فالتعليم العربي خاصة في مستوياته العليا لم يهتم كثيراً ببناء مهارات التفكير والتدبير لا سيما تعلم الكفايات العقلية العليا والتحليلية والتطبيقية والتركيبية، والتي تؤكد وتبني جوانب الإبداع والابتكار في ذهن المتعلم.

² وحيد قدورة: البحث العلمي و المعلومات في تونس، الانتاج العلمي للباحثين في العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية ،

مؤسسة تميمي، 2004 ، ص 167

³ مكتب التربية العربي لدول الخليج ، (2000)، وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، (وثيقة على شبكة المعلومات الدولية - الانترنت، وثيقة غير منشورة).

3- ضعف مخرجات النظام التعليمي، إذ يلاحظ فقر محتوى برامج التكوين التعليمي وقصوره عن الحاجات المعرفية والعلمية والاجتماعية والثقافية وتخريج دفعات متلاحقة من المتعلمين غير القادرين على عمل أي شيء مهم سوى الوظائف الإدارية والمكتبية وهم بذلك لا تستفيد من طاقاتهم مؤسسات العمل والإنتاج وهذه مشكلة كبرى يواجهها الوطن العربي خاصة إذا عرفنا أن على الوطن العربي بحلول عام 2010 إيجاد فرص عمل لحوالي 45 مليون داخل/مستخدم جديد في القوى العاملة العربية، وإذا استمرت الاتجاهات التعليمية الراهنة فإن عدد العاطلين عن العمل سوف يصبح أكثر من الضعف بـ 15 مليون شخص عند ذلك الوقت، إن معدلات البطالة هي في الواقع العربي أعلى منها في أي منطقة في العالم، وعلى الداخلين إلى مجال العمل أن ينافسوا الملايين من القوى العاملة العالمية حتى يفرض إمكانية هجرة الخريجين العرب للعمل في سوق العمل الدولية، ومعظم هؤلاء الأخيرين سوف يتقاضون غالباً أجوراً أقل من معدل الأجور في المنطقة العربية، ومن هنا على البلاد العربية تحسين وتجويد التعليم وتحسين مستوى إنتاجية العمل، وتأهيل العامل علمياً ومهنياً وثقافياً، وهذا فيما نعتقد لن يتحقق باستراتيجية عربية حديثة للتعليم. إن الممر الذي يؤدي إلى دائرة فعالة من التنمية والتقدم والحدثة يبدأ بالتركيز على الناس وتنمية قدراتهم، والتربية هي وسيلة إعداد الناس للحياة، وأن أسباب الحرمان الواضحة في 70 مليون من العرب الذين يعيشون تحت خط الفقر، وفي 60 مليون من العرب الأميين يجب إيقافها إذا أراد العرب تحقيق شيئاً من النمو والتنمية اللائقة لمواطنيهم⁽¹⁾.

4- إن عائد الاستثمار في التعليم لم يكن بالحجم المتوقع مقارنة لما تم إنفاقه واستثماره فيه بالدول العربية ويرجع ذلك إلى أن الدول العربية تقوم بإعداد الطلاب للانخراط في الوظائف الحكومية في الوقت الذي تختلف فيه طبيعة المؤهلات الملائمة لمتطلبات الاقتصاد الحديث بشكل عام.

5- ارتفاع معدلات الإخفاق في مواصلة التحصيل الدراسي حيث سجلت هذه المعدلات أرقاماً قياسية في بعض دول المنطقة؛ مصر 36% والمغرب 34% واليمن 69% وتونس 28%، بالإضافة إلى الزيادة المطردة في أعداد العاطلين خاصة في

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، آفاق التنمية البشرية في المنطقة العربية، (1997).

أوساط المتعلمين وذوي التعليم العالي بالتحديد، إذ يلاحظ أن حوالي 60% من العاطلين هم من حملة الشهادة الثانوية والجامعية في مصر مثلاً، وكذلك الحال في بعض دول المنطقة لانخفاض التدريجي في الأجور الحقيقية الذي أدى إلى انخفاض العائد المتوقع من التعليم، مما جعل الاستثمار في التعليم أقل جاذبية للفرد والأسرة، وقد تبدو فيه بجلاء حاجة اقتصاديات دول المنطقة إلى مهارات أكبر مما يتوفر لديها حالياً، يقابل ذلك الارتفاع المتصاعد لتكلفة التعليم خاصة في المراحل الدراسية العليا.

6- تدني مستويات الملتحقين بكليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين وضعف تمويلها وارتفاع نسبة الطلبة للأستاذ، وغلبة الطابع الأكاديمي وغيبة الجانب التطبيقي وافتقاد المقاييس الموضوعية للأداء وسوء التخطيط لإعداد وتدريب المعلمين والإداريين وغياب الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين والعاملين في الإدارة التعليمية.

7- ويصحب ما تقدم ضعف الإنتاج البحثي للأساتذة التربويين وأساتذة الجامعات وشحة أو غياب البحوث التجريبية والميدانية، ورغم الإسهامات العربية من جانب الأكاديميين في معالجة الكثير من القضايا الحيوية، فإن الدراسات في الغالب مكتئبة وعقائدية لا تضيف كثيراً إلى تأصيل المعرفة العلمية وإنتاجها وتوظيفها.

8 - نمطية نظام التعليم، وغياب التنوع المطلوب الذي يلبي الاحتياجات المتعددة لسوق العمل مثل التعليم التعاوني والتعليم الاستكشافي والابتكاري، والتعليم أثناء العمل، والتعليم الذاتي، والتعليم المفتوح والتعليم بطريقة حل المشكلات والمشروعات. وبحيث تلبى كل هذه النماذج من التعليم احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء وإثراء الثقافة العربية الإسلامية كمشروع حضاري للعرب في القرن الحادي والعشرين.

9- ازدواجية اللغة بين المجتمع والمؤسسات التعليمية خاصة مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي، حيث يتعلم الطالب داخل الفصل اللغة العربية بقواعدها ويمارس خارجها اللهجات المحلية، إضافة إلى ازدواجية اللغة في الجامعات فهناك علوم تدرس باللغة العربية، وعلوم أخرى تدرس باللغات الأجنبية (الفرنسية)، وإصرار القائمين على التعليم العالي على هذه الازدواجية اللغوية، ومن المظاهر الأخرى ضعف مستويات المعلمين القائمين على تدريس اللغة العربية بالمدارس الأمر الذي يساعد

على ضعف مستويات الخريجين وتشيع في كتاباتهم مجموعة من الأخطاء الإملائية واللغوية. (1) .

مما لا شك فيه أن هنالك حاجة ماسة إلى تحديث البرامج التعليمية الجامعية من حيث تشجيع ودعم توجه تطوير المعرفة النقدية والإبداعية والمهارات والعمل على توفير التطورات المعاصرة في المصادر والأساليب. كما أنه من الضروري العمل على إكساب الطلبة القدرات والمهارات التحليلية في المجالات التي يتخصصون بها. كل ذلك، آخذين بالاعتبار أن المجتمع الجزائري يمر بوضع متغير على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالمستقبل حتى القريب منه غير مستقر وغير قابل للتنبؤ فمن أجل ذلك، يجب العمل على تطوير التعليم وعملية التعلم وتحسين نوعيته للاستجابة للاحتياجات المستجدة.

من ذلك يمكن الكلام عن نوعين من الأهداف الاستراتيجية:

الأهداف قصيرة المدى:

البدء بتقييم البرامج المطروحة في الجامعات المختلفة وفق عملية تطوير مدروسة والقيام بتقدير الاحتياجات وفي نفس الوقت العمل على تحسين عملية التعلم من حيث التوجه نحو التفكير النقدي والأساليب التحليلية في التدريس، على أن لا يكون التعلم تلقيني كما هو الحال نسبيا في الوقت الحاضر بل على العكس من ذلك يكون تفاعلي بين الطلبة والأساتذة والطلبة أنفسهم. والعمل على تطوير وتحديث المناهج من حيث المحتوى المعرفي في مجالات التخصص المختلفة واستعمال التقنيات الحديثة في التدريس. وفي نفس الوقت البدء بطرح فروع مستحدثة ذات علاقة بالتخصصات

⁽¹⁾ د/عبد العزيز الحر، (2001)، مدرسة المستقبل، الرياض، مكتب التربية العربية لدول الخليج، ص 14، وانظر كذلك حسن العالي، (2003)، قضية ورأي: التشغيل والتنمية البشرية، شبكة المعلومات الدولية "الانترنت" على العنوان: <http://www.alwatan.com/graphs/2003/05may15-5/> أو د/عبد الله أبو طانة، (2003)، تحديات كبرى تواجه التعليم في العالم العربي: العولمة شتغير المناهج وطرق التدريس في الجامعات العربية، صحيفة العرب، الإثنتين 2003/6/2، ص 6، صحيفة عربية تصدر في لندن. وانظر كذلك د/محمد محمود الإمام، (1998)، رؤية للعالم في القرن الحادي والعشرين ودور العرب فيه، المغزى بالنسبة للتعليم في الوطن العربي: رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، دراسة قدمت إلى المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب، طرابلس - ليبيا 5-9 ديسمبر 1998.

المطروحة من أجل أن تكون خطوة نحو التطوير، على أن تكون ذات طابع interdisciplinary يكون له علاقة بالتخصص الأصلي.

أيضا العمل على تطوير الكادر الأكاديمي في الجامعات وكذلك الطلبة المتميزين من حيث إيجاد بعثات للأكاديميين في مجالات مستحدثة في العلوم الاجتماعية والإنسانية تتوافق مع التغيرات على الساحة المحلية والإقليمية والعالمية.

القيام بدراسة تقييمية للبرامج المقدمة من أجل معرفة التطورات التي نحتاجها على مستوى الواقع المؤسسي. ومن ثم البدء بالخطوات للوصول إلى أهداف طويلة المدى.

أهداف طويلة المدى:

يجب أن تركز هذه الأهداف على العديد من الأمور ذات الأهمية في تطوير العلوم الاجتماعية والإنسانية من حيث تأسيسها على أسس قوية في التوجه الـ interdisciplinary، التفكير النقدي، الأساليب التحليلية، ومهارات في اللغة من أجل الإبداع والمساهمة الحقيقية في التنمية المجتمعية.¹

التركيز على خلفية ثقافية على المستوى المحلي والعربي والعالمي والتعرف على الفروع المعرفية المختلفة. يتطلب ذلك، المنطق والتحليل النقدي، نظرية المعرفة، التاريخ... الخ. من أجل كسر الهوة بين العلوم الاجتماعية والإنسانية.

ومن أجل الوصول لذلك، ينبغي إتباع الخطوات التالية:

1. على الكليات المختلفة من أجل التخطيط السليم أن تقلل من متطلبات الكلية ومتطلبات الجامعة لصالح تخصصات في العلوم الاجتماعية والإنسانية ذات الطابع المابين فرعي interdisciplinary.

2. زيادة الساعات المعتمدة في المواضيع التي من الممكن أن تكون متداخلة مع التخصصات المختلفة (منها دراسات حول التنظيمات والمؤسسات، دراسات في الثقافة والتراث، دراسات في السياسات التنموية، ودراسات حضرية ودراسات أخرى تأخذ بعين الاعتبار كسر الهوة بين ما نقوم به حاليا من تعليم جامعي وما نقوم به

¹ نادر الفرجاني، التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية: دور

التعليم العالي والبحث والتطوير التقني، (1999)، مصر، مركز المشكاة للبحث،

(شبكة الانترنت).

المؤسسات الجامعية في العالم). هذه المجالات من الممكن أن تتداخل مع علم الاجتماع، التاريخ والجغرافيا وفي العلوم الإنسانية منها الأدب العربي وآداب أخرى.

3. التركيز على دراسات مقارنة (دراسات المقارنة من الممكن أن تتداخل مع جميع التخصصات في العلوم الاجتماعية والإنسانية) والتي من الممكن أن تدمج في برامج التخصصات المختلفة.

4. العمل على إيجاد أماكن للطلبة في المؤسسات المحلية من أجل التدريب على الخدمة المجتمعية في مجال تخصصهم من أجل تحويل المعلومات والمعرفة التي أخذوها على المستوى الأكاديمي في مجال الخبرة العملية وتكون ضمن الساعات المعتمدة، وبالأخص في التخصصات التي تحتاج إلى تدريب مثل الخدمة الاجتماعية التنظيم والعمل، الجريمة والانحراف، الاتصال، والخدمة الطبية والصحية....

5. العمل على تطوير اللغة العربية واللغة الإنجليزية (كتابات الطلبة في اللغة العربية ضعيفة جدا ولا يستطيعوا أن يعبروا كتابيا عن أفكارهم. واللغة الإنجليزية شبه معدومة.

6. يجب التنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل وضع آليات واستراتيجيات في مجال تطوير طرق التدريس ومناهج البحث وآليات ذلك من وسائل وإمكانات.

7. تأسيس مراكز أبحاث فعالة في الجامعات (حيث أن الموجود ليس على المستوى المطلوب).

8. توفر مراكز الأبحاث للطلبة حيث يمنحهم فرصة للتدريب المتواصل مع العمل البحثي والتدريب على أساليب البحث تحديدا في مجال البحث الكمي.

9. عقد مؤتمرات وندوات أو أيام دراسية محلية تعطى الفرصة فيها للطلبة أن يعرضوا أبحاثهم، ودراساتهم والتنسيق مع مؤسسات بحثية خارج البلاد، عربية وأجنبية للقيام بمثل هذه المبادرات مع الإلتزام بنشر الأبحاث المميزة للطلبة.

10. العمل على إيجاد مصادر دعم لمراكز الأبحاث المقترحة من أجل توفير فرص عمل للطلبة ومحفزات للعمل البحثي.

المجالات المستحدثة والأولويات:

لقد سبق وذكر أهمية استحداث تخصصات متداخلة ومع أهمية هذا المجال؛ يجب التركيز على استخدام التكنولوجيات، والتدريب على اللغتين العربية والإنجليزية عبر الفروع و التخصصات المختلفة ل:-

1. وضع تخصص الخدمة الصحية في الجامعات التي تطرح هذا التخصص والتركيز على المهارات المهنية في هذا المجال والتدريب العملي، إضافة إلى طرح تخصص علم الاجتماع السياسي وذلك لأهمية المعرفة الأكاديمية والعلمية في القضايا السياسية.

2. علم اجتماع الإعلام والاتصال من التخصصات المهمة في عالمنا المعاصر كما أن هذا التخصص يتداخل مع العديد من العلوم الاجتماعية والإنسانية. يتداخل مع علم الاجتماع وعلم الإنسان والاقتصاد السياسي والتاريخ والدراسات الثقافية حتى الفن. كما أن الإعلام يحتاج إلى لغة عربية سليمة ولغة أجنبية أخرى كلغة إضافية. بالتالي يحتاج تخصص الإعلام إلى تطوير مهارات نقدية تحليلية وإبداعية من حيث التركيز على رؤية تاريخية واجتماعية وسيكولوجية سياسية وأخلاقية.

أ- على مستوى برامج الماجستير هنالك حاجة إلى طرح تخصصات غير تقليدية في مجال الـ interdisciplinary .

استراتيجيات عامة:

أولاً:

• دراسة التخصصات المطروحة من أجل معرفة الاحتياجات والمهارات التطويرية في كل تخصص، ومعرفة مجالات الضعف والقوة فيها.

1. في هذا المجال يجب دراسة محتوى التخصصات من حيث أن أغلبها تجميع من كتب مترجمة إلى العربية (فالطلبة يجدوا صعوبة في فهم المادة المترجمة خاصة أن ترجمتها رديئة). الحاجة هنا إلى إدخال بعض المواد (أو القراءات) باللغة الأجنبية كمرحلة أولية.

2. التنسيق مع دوائر اللغات والترجمة في استحداث مواد في اللغة الإنجليزية على مستوى أكاديمي تكون مخصصة للغة الأكاديمية المستعملة في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

3. توفير المصادر البشرية الأكاديمية في التخصصات التي ستستحدث عن طريق إرسال أساتذة وطلبة خريجين للدراسة في الخارج.

ثانياً

1. العمل على مسح للمراكز البحثية في الجامعات والإطلاع على الأبحاث التي تقوم بها المراكز وتقييم جودتها.
2. العمل على تأسيس مؤسسة للترجمة ذات جودة عالية. يتطلب ذلك تأهيل وتطوير كوادر للترجمة العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية.
3. تطوير المكتبات في الجامعات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية من حيث تزويد المكتبات بكتب باللغة العربية والفرنسية والانجليزية والدوريات الحديثة.
4. الاتصال بأكاديميين دوليين والتنسيق معهم في مجال البحث العلمي وإمكانية وجودهم في الجامعات الجزائرية كأساتذة زائرين والمساهمة في تطوير المستوى الأكاديمي للمعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

خلاصة:

لقد أصبح إيقاع السرعة والتغير السمة البارزة لهذا العصر. وإذا كان هذا الإيقاع يفرض على الاقتصاديين والسياسيين يقظة مستمرة، وسعيًا إلى التفكير الدؤوب فإنه مفروض على التربويين من باب أولى. إن الحاجة إلى التطوير والإصلاح التربوي أصبحت أكثر إلحاحاً من ذي قبل، ولكنها في الوقت نفسه أصبحت أكثر حاجة للتخطيط السليم المبني على التقويم الصحيح للواقع التعليمي، والتقييم الفعلي للمؤثرات المختلفة والشفافية التي تربط بينهما.

إن طموح التربويين للارتقاء بمستوى التعليم يزداد يوماً بعد يوم. وإن هذا الطموح هو الوقود الذي يبقي شمعة التفكير والعمل مضيئة باستمرار. وعند ترجمة هذه الطموحات إلى أفكار عملية ينبغي ألا تغيب عن الأنظار الأهداف الأساسية للتعليم، وما تتبني عليه تلك الأهداف من الأسس الدينية والمبادئ الاجتماعية والثقافية التي تميز هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات.

قبل الختام نود توضيح أنه:

• إن قيام العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع بالخصوص كمعرفة علمية ليس نتيجة علمية قدسية شأنها في هذا شأن الفرضية التي مهدت لها الطريق. ويجهل عادة المتعلمون هذه الخاصية الهامة فيعتقدون أن نتاج العلم مكتمل شامل أزلي لا ضعف ولا وهن فيه كنتاج العقيدة بينما يكذب الواقع هذا التصور الساذج. فالمعرفة العلمية في تطور وتحسن مستمر وقد تصبح حقائق اليوم أباطيل الغد أو على الأقل تصورا جزئيا وهامشيا للمشكلة المطروحة فهناك لا محالة بعض النتائج الثابتة ولكنها نتائج تطفو على بحر متموج من الحقائق المؤقتة والمتضاربة وقد كذب التاريخ خطأ أعظم العباقرة بدون أن ينقص هذا التكذيب الجزئي من قيمتهم ومكانتهم فلكل حقيقة علمية تاريخ وحاضر ومستقبل.

فقد تغير مثلا مفهوم الفيزياء للضوء تغيرا كبيرا طيلة القرنين الأخيرين , فقد نجحت المعادلات الهندسية الكلاسيكية في تفسير كثير من خصائصه باعتباره إشعاعا أفقيا إلى أن أثبتت تجارب ماكسويل خطأ هذا التطور , وأظهرت أنه إشعاع متموج . فساد هذا الاعتقاد أمدا طويلا إلى أن أثبتت تجارب أنشتاين حول تفاعل الضوء والمادة قصور هذه " الحقيقة " في تفسير بعض الظواهر , فاستبدل التصور القديم بالتصور المعاصر وربما المؤقت أي أن الضوء موجات ووحدات مادة تعرف بالفوتون .

هذا ويعرف كبار العلماء أن تراكم النتائج الجزئية وتضارب الآراء وتعدد النظريات كما يعرفون طوال حياتهم العلمية تزعزع أقوى المعتقدات وميدان جل البديهيات وانتساب كل الاكتشافات والتطور المستمر والمتصاعد السرعة لأغلب الفرضيات التعليمية. وقد عبر نيوتن عن هذا الشعور بقوله أنه كصبي يلعب على شاطئ بحر زاخر بالكنوز ولكنه مقتنع وسعيد بالنقاط بعض الحصى الجميلة التي يلفظها هذا البحر. فالعالم إذن هو الباحث الواعي بعمق جهله , والذي لا يصل إلى هذه النتيجة غالبا إلا بعد سنين طويلة من البحث والتنقيب والانتصارات الكبيرة والصغيرة .

وكثيرا ما تشكل جملة سقراط الشهيرة " إنني أعلم أنني لا أعلم شيء " القناعة الأخيرة لهذا العالم الحقيقي الواعي بما في اصطلاح العالم الذي يطلقه عليه المتعلمون من سخرية غير مقصودة.¹

ويمكن الإشارة في نهاية هذه الورقة إلى النقاط الآتية :-

- 1- إن تحديد الغاية الاستراتيجية للتعليم في العلوم الاجتماعية أمر يتطلب التخطيط السليم والوضوح في تحديد المفاهيم والأهداف المرتبطة بالواقع لإمكانية التحقيق مع الواقعية في النظر لتحقيق الأهداف المنشودة.
- 2- الاهتمام بالتقنية (والحاسبات الآلية بشكل خاص) على أنها وسيلة جيدة للتعليم والتعلم مع التركيز على المعلمين، وتطوير أدائهم التدريسي، وتدريبهم على استخدام التقنية بفاعلية يساعد في تحقيق الأهداف المستقبلية.
- 3- التقويم المبني على الشفافية والوضوح والمصارحة لواقع التعليم اليوم يفيد في العمل على حل مشكلات الجامعة اليوم وتطويرها لتتلاءم وحاجات المستقبل القريب.

¹ عدنان النابلسي: روح العقل، تونس 2004. ص ص 250-255

المراجع:

1. إحصائيات من مرصد اليونسكو ، أنظر : المجلة العربية للعلوم و المعلومات ، العدد 5، 2005 ص ص 47-48.
2. نادر الفرجاني، (1999)، التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية: دور التعليم العالي والبحث والتطوير التقاني، مركز المشكاة للبحث ، الاحصاءات عن التعليم العالي ومؤشرات التعليم العامة في البلاد العربية، مصر، شبكة الانترنت على عنوان: <http://www.almishkat.org.arabdoe99/arhumder01-htm>, 11/6/2003
3. وحيد قدورة :البحث العلمي و المعلومات في تونس، الانتاج العلمي للباحثين في العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية ، مؤسسة تميمي، 2004 ، ص 167.
4. مكتب التربية العربي لدول الخليج ، (2000)، وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، (وثيقة على شبكة المعلومات الدولية . الانترنت، وثيقة غير منشورة.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، آفاق التنمية البشرية في المنطقة العربية، (1997)..
6. /عبد العزيز الحر، (2001)، مدرسة المستقبل، الرياض، مكتب التربية العربية لدول الخليج، ص 14، وانظر كذلك حسن العالي، (2003)، قضية ورأي: التشغيل والتنمية البشرية، شبكة المعلومات الدولية "الانترنت" على العنوان: <http://www.alwaten.com/graphs/2003/05may15-5/>
7. عبد الله أبوظمانة، (2003)، تحديات كبرى تواجه التعليم في العالم العربي: العولمة شتغير المناهج وطرق التدريس في الجامعات العربية ، صحيفة العرب، الإثنين 2003/6/6، ص 6، صحيفة عربية تصدر في لندن.

8. محمد محمود الإمام، (1998)، رؤية للعالم في القرن الحادي والعشرين ودور العرب فيه، المغزى بالنسبة للتعليم في الوطن العربي: رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، دراسة قُدمت إلى المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب، طرابلس . ليبيا 5-9 ديسمبر 1998.

9. نادر الفرجاني، التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية: دور التعليم العالي والبحث والتطوير التقني،(1999) ، مصر، مركز المشكاة للبحث، (شبكة الانترنت").

10. عدنان النابلسي:روح العقل، تونس 2004.ص ص 250-255